دفـــــن

بقلم: جورج موراليس بدرازا

أدوار جديدة للوكالة الدولية للطاقة الذرّية؟

إنّ التخلص من الأسلحة النووية – أو في أقل القليل خفض أعدادها – يظل ضمن أهم التحديات في القرن الحادي والعشرين. وسوف يتطلب التقدم في ذلك آليات للتحقق الفعّال، بحيث يمكن الكشف عن أي انتهاك أو عدم امتثال لاتفاقيات ضبط التسلح النووي، وعلى وجه الخصوص تلك الانتهاكات التي يمكن أن تُعرّض السِلم والأمن الدوليين للخطر.

ويمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرّية – التي تمارس بالفعل وظائف مهمة للتحقق – أن تلعب دوراً أكبر كثيراً في السنوات القادمة لمساعدة العالم في الرقابة على الأسلحة النووية والتخلص منها. ويقدم هذا المقال مجموعة من المقترحات بشأن الأدوار الجديدة الممكن أن تلعبها الوكالة الدولية للطاقة الذرّية في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح. وتشمل هذه المقترحات خطوات من أجل التحقق من المواد النووية الناتجة عن تفكيك الأسلحة النووية، والموجودة حالياً في ترسانات القوى النووية العسكرية العالمية.

الضمانات النووية

تأسست الوكالة الدولية للطاقة الذرّية في عام 1957 بهدف تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة الذريّة، ولكن تحت الإجراءات الصارمة للتحقق الدولي. ولقد عانى النظام الأصلي لضمانات الوكالة لضمان الاستخدام السلمي للطاقة الذريّة من تحولات مهمة في حقبة السبعينات من القرن الماضي. وكان ذلك التحول مرتبطاً بمعاهدة عدم الانتشار النووي (NPT) التي دخلت حيز النفاذ في عام 1970.

وكان واحد من الأهداف حينئذ هو بناء الثقة في آلية التحقق. وكان يسعى للكشف عن أي انحراف أو استخدام غير مخول للمواد النووية والمعدات والمنشآت والمعلومات والمعرفة الخاضعة لنظام الضمانات، ويشمل ذلك ما يتم الحصول عليه من قِبل أي دولة عضو في الوكالة الدولية للطاقة الذرّية من خلال تلك المنظمة أو من خلال التعاون مع أي دولٍ أخرى.

إنّ من المهم التأكيد على أنّ نظام ضمانات الوكالة السابق والحالي – بما في ذلك البروتوكول الإضافي الذي تمت الموافقة عليه من قِبل مجلس محافظي الوكالة في تسعينات القرن الماضي – لا ينطوي على هدف عرقلة الاستخدام العسكري للمواد النووية، والمعدات، والمنشآت والمعلومات والمعرفة. إنّ النظام يعمل فقط للكشف عن أي انتهاك أو عدم الامتثال فيما يتعلق بالتعهدات والالتزامات المأخوذة على الدول المنضمة لاتفاقات ضمانات الوكالة طبقاً لمعاهدة عدم الانتشار النووي. وفي رأيي، فإنّ نظام ضمانات الوكالة يواجه الآن خمس عقبات رئيسية:

1. افتقار معاهدة عدم الانتشار النووي للتطبيق عالمياً؛
2. والقرارات السياسية للولايات المتحدة الأمريكية في مجال نزع السلاح، وخاصةً في مجال نزع السلاح النووي؛
3. والتطبيق المحدود لنظام ضمانات الوكالة بين الدول الأعضاء في الوكالة، وفي الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار النووي؛

عشر خطوات نحو بناء الثقة

يمكن تقوية النظام العالمي المناهض للأسلحة النووية. ومن ضمن آراء السيد بدرازا فإنّ هناك عشر خطوات لبناء الثقة يمكن أن تساعد الدول في تقوية هذا النظام.

1. الاتفاق على سحب الاستعداد القتالي لكافة الأسلحة النووية من أي نوع وبأي قدرة؛
2. والتفكيك الآمن لجميع الأسلحة النووية وتخزين كافة الرؤوس النووية المنزوعة من نظم إيصالها انتظاراً لتدميرها في المستقبل؛
3. وإعادة بدء المفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بشأن تقليص السلاح النووي، وامتداد المحادثات إلى دول أخرى حائزة للسلاح النووي، وذلك عندما يتم خفض الترسانات النووية لكلٍّ من الولايات المتحدة وروسيا إلى 90% من مستوياتها الحالية؛
4. واتفاق دولي ملزم لكل الدول الحائزة للسلاح النووي يقضي بمنع استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد أي دولة طرف في معاهدة عدم الانتشار النووي؛

السيف النووي

يواجه النظام العالمي ضد انتشار الأسلحة النووية عقبات خطيرة. ووجود وكالة دولية للطاقة الذرّية أكثر قوة يمكن أن يساعد الدول في التغلب على هذه العقبات.

4 والوضع بالنسبة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي لم تدخل بعد حيز النفاذ؛

5 وفشل مؤتمر نزع السلاح في الانتهاء من إجراء مفاوضات بشأن الاتفاق على منع إنتاج المواد الانشطارية لصنع السلاح النووي، وللأجهزة النووية المتفجرة (والتي يطلق عليها Cut-off Agreement)، والاتفاق على أي إجراء آخر للتحرك قُدماً بشأن نزع السلاح النووي على المستوى المتعدد الأطراف.

ولقد كانت تلك العقبات جلية من خلال الممارسة. فليست هناك آلية داخلية في معاهدة عدم الانتشار النووي لمواجهة أي خرق محتمل لنصوص المعاهدة. إنّ ذلك الأمر متروك لمجلس محافظي الوكالة. وإذا ما كشف مجلس المحافظين عن براهين على عدم الامتثال تستدعي اتخاذ إجراء إضافي آخر لمصلحة السلام والأمن الدوليين، فإنّه يتحتم عليه إبلاغ مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة.

ومنذ تسعينات القرن الماضي، فإنّ الوكالة الدولية للطاقة الذرّية أبلغت مجلس الأمن الدولي عن ثلاث حالات خطيرة لعدم الامتثال. وكان ذلك بشأن كلٍّ من العراق وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (كوريا الشمالية DPRK) وإيران. وفيما يتعلق بالعراق، فإنّ مجلس الأمن وافق على اتخاذ عقوبات عسكرية واقتصادية ضده. أما فيما يتعلق بإيران، فإنّ مجلس الأمن وافق على عقوبات اقتصادية وسياسية ضد هذه الدولة، ويُنظر في الوقت الحاضر في اتخاذ إجراءات إضافية. وفيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لم يتخذ مجلس الأمن أي قرارات بشأن عقوبات سياسية أو عسكرية أو اقتصادية. فقد توصلت محادثات الأطراف الستة – التي تضم كوريا الشمالية وجمهورية كوريا والصين واليابان وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية – إلى اتفاقات على طريق المفاوضات، بما في ذلك إغلاق منشآت نووية محددة، مع قيام مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرّية بأعمال التحقق اللازمة.

تعزيز نظام الضمانات النووية

لقد أدّت الموافقة على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرّية في عام 1997 إلى توسيع نطاق أعمال التحقق النووي. إنّ جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لديها التزام بالتوقيع والتصديق على البروتوكول الإضافي، الذي يخول الوكالة حقوقاً واسعة في التفتيش، تشمل حق زيارة مرافق تتجاوز تلك التي أعلنت عنها الدولة بموجب اتفاق الضمانات المبرم طبقاً لمعاهدة عدم الانتشار النووي.

بيد أنّ من المهم التأكيد على أنّ نظام الضمانات المعزز للوكالة الدولية للطاقة الذرّية لا يشمل ما يعرف بأعمال التفتيش الارتيابي، كمثل ما يحدث في نظام التحقق الدولي للأسلحة الكيميائية.

5 وتبادل المعلومات بشأن كافة أنواع الأسلحة النووية في الترسانات العسكرية وبدون استثناء؛

6 وتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرّية على كافة المواد الانشطارية والمواد النووية الأخرى المستخدمة لإنتاج الأسلحة النووية؛

7 والتعليق القاطع لكافة التجارب النووية، انتظاراً لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ؛

8 وسحب كافة الأسلحة النووية المنتشرة في أراضي الطرف الثالث من الدول غير الحائزة للسلاح النووي؛

9 والتخلي عن أي إشارات باستخدام الأسلحة النووية في كافة العقائد العسكرية؛

10 وتعليق إنتاج واختبار الصواريخ البالستية العابرة للقارات المزودة بالرؤوس النووية المتعددة والصواريخ الطوافة (كروز) التي تحمل الرؤوس النووية.

وفي رأيي أنّه تجب معالجة ذلك القصور في إطار الجهود الرامية إلى مزيد من التعزيز لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرّية بشأن عدم الانتشار النووي ونزع التسلح. ويشمل هذا العمل مجموعة من إجراءات بناء الثقة التي يجب – في رأيي – أن تؤخذ في الاعتبار من قِبل الدول بما في ذلك تلك التي تمتلك بالفعل أسلحة نووية (أنظر الصندوق المعنون "عشر خطوات نحو توفير الثقة").

التفتيش الارتيابي

ينبغي أنّ تأخذ الدول الأعضاء في الوكالة في اعتبارها ما يعرف باسم "التفتيش الارتيابي" في أي تعديلات مستقبلية لنظام الضمانات وذلك سعياً لتوسيع نطاق "عمليات التفتيش الاستثنائية" والتي يمكن أن يطلبها المدير العام بالفعل بموجب النصوص الحالية. ومثل هذه العمليات للتفتيش الارتيابي يمكن أن يتم التوسع فيها طبقاً للإجراءات الواردة في البروتوكول الإضافي، وهي – في رأيي – يمكن أن تقلل كثيراً من مخاطر الانتشار النووي.

التخلص من الأسلحة النووية

ينبغي على الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار النووي وغير الحائزة للأسلحة النووية أن تستغل كافة المنابر الدولية الممكنة والمناسبة – بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرّية، والجمعية العامة للأمم المتحدة، والمؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار النووي – من أجل ممارسة الضغط على الدول الحائزة للسلاح النووي (الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وباكستان والهند وكذلك كوريا الشمالية) للإسراع بالتقدم نحو التخلص من الأسلحة النووية. لابد من ممارسة الضغط عليهم للبدء – بأسرع ما يمكن – في تنفيذ إجراءات بناء الثقة خطوة بخطوة وذلك لتهيئة الظروف اللازمة للبدء – في المستقبل القريب– في عملية التفاوض صوب التخلص النهائي والكامل من كل

القنابل النووية ممنوعة على الأعداء القدامى

أظهر استطلاع للرأي أُجري في عام 2007 في كلٍّ من الولايات المتحدة وروسيا أنّ هناك دعماً قوياً لبدء سلسلة من الخطوات التعاونية تهدف إلى تقليص الأخطار النووية والتقدم صوب التخلص العالمي من الأسلحة النووية.

وتفضل الغالبية الكبيرة من الأمريكيين والروس استبعاد الأسلحة النووية من حالات التأهب القصوى، والخفض الكبير لعدد الأسلحة النووية، وحظر إنتاج المواد النووية من رتبة السلاح النووي. ومع إتمام إرساء طرق متقدمة للتحقق الدولي، فإنّه يتم التعهد بالتخلص الكامل من الأسلحة النووية.

وتتناظر هذه الخطوات مع العناصر الرئيسية المكونة لخطّة من أجل "*عالم خالٍ من الأسلحة النووية*"، يتم تطويره من قِبل مجموعة من فصيلين من ضمن أعضائها اثنان من وزراء الخارجية الأمريكية السابقين (جورج شولتز وهنري كيسنجر) ووزير دفاع سابق للولايات المتحدة (ويليام بيري) والرئيس السابق للجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ الأمريكي (سام نَنْ)، وتسمى هذه الخطة أحياناً خطة ريكيافيك المعدلة. وقد تم إدراج بعض هذه العناصر في التشريعات الحديثة مثل مشروع القانون الذي تقدم به كلٌّ من السيناتور شاك هاجل والسيناتور باراك أوباما إلى الكونجرس (S. 1977).

وكانت هناك مساعٍ عالمية منهجية للتخلص من الأسلحة النووية ساندها الرئيس السوفياتي الأسبق ميخائيل جورباتشوف ثم وزيرة الخارجية البريطانية مارجريت بيكيت والمرشحون للرئاسة الأمريكية.

وتم إجراء استطلاع للرأي بواسطة منظمة الرأي العام العالمية (WorldPublicOpnion.org) بالمشاركة مع مركز الدراسات الدولية والأمنية (CISSM) في جامعة ميريلاند بالولايات المتحدة الأمريكية واعتمد على شبكات المعرفة في كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية ومركز ليفادا في روسيا.

وتتم مساندة هدف التخلص من كافة الأسلحة النووية الوارد في معاهدة عدم الانتشار النووي من 73% من الأمريكيين و63% من الروس. ويرغب حوالي 79% من الأمريكيين وحوالي 66% من الروس في أن تعمل حكوماتهم المزيد في سبيل الوصول إلى هذا الهدف. وتتفق غالبية كلٍّ من الديمقراطيين والجمهوريين في الولايات المتحدة الأمريكية على هذه النقاط إلا أنّ الغالبية من الديمقراطيين هي الأكبر.

وقد علق ستيفين كَلْ ، مدير منظمة الرأي العام العالمية (WorldPublicOpinion.org) قائلاً "وعلى النقيض من التوتر المتزايد بين حكوماتهم، فإنّ الجمهور في كلٍّ من الولايات المتحدة وروسيا يبدي تحمساً للخطوات التعاونية المثيرة لتقليص التهديد النووي".

ويرى جون شتينبيرنر مدير مركز الدراسات الدولية والأمنية (CISSM) أنّ "السياسات الأمنية الحالية للولايات المتحدة لا تعكس رأياً عاماً أمريكياً وراءها".

وهناك واحدة من الخطوات الأولى التي يُطلب النظر فيها في خطة ريكيافيك التي يعاد مناقشتها ألا وهي إزالة الأسلحة النووية من حالات التأهب القصوى من أجل إطالة زمن الإنذار والتقليل من مخاطر الاستخدام غير المقصود أو غير

الأسلحة النووية، وكل مرافق الإنتاج النووي التي في حوزة هذه الدول أو في أي مكان يخضع لسيطرتها أو تحت إشرافها.

حصر الأسلحة

ينبغي أن تقوم كل الدول الحائزة للسلاح النووي بعمليات الجرد أو تحديث الجرد لكل أسلحتها النووية، ولمرافق الإنتاج ذات الصلة بذلك، والموجودة على أراضيها أو في أي مكان يخضع لسيطرتها أو تحت إشرافها.

التحكم في المواد النووية

ينبغي أن تقوم كل الدول الحائزة للسلاح النووي بعمليات الجرد أو تحديث الجرد لكل المواد الانشطارية وكذلك لكل المواد النووية الأخرى الجاهزة للاستخدام من أجل إنتاج الأسلحة النووية، وذلك قبل البدء في مفاوضات تدمير كل الأسلحة النووية وكافة مرافق الإنتاج ذات الصلة.

المخزون العسكري

يتحتم أن تقوم كل الدول الحائزة للسلاح النووي بوضع جميع مخزونها من المواد الانشطارية – بما في ذلك المواد الناتجة عن تفكيك الأسلحة النووية – تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرّية إذ أنّ ذلك سوف يوفر الثقة التي لا غنى عنها، بألا يعاد استخدام هذه المواد مرة أخرى للأغراض العسكرية. ومرة أخرى، فإنّه ينبغي أن يتم ذلك قبل بدء المفاوضات بشأن تدمير كل الأسلحة النووية وكافة مرافق الإنتاج ذات الصلة.

نظرة شاملة عالمية

ينبغي على كل الدول الحائزة للسلاح النووي أن تحصل على معلومات دقيقة عن المصادر العالمية لليورانيوم والثوريوم ووضعها تحت الإشراف الدولي، وأن تحتفظ بهذه المعلومات، وذلك قبل البدء في التفاوض بشأن تدمير كل الأسلحة النووية وكافة مرافق الإنتاج ذات الصلة.

يؤيد الرأي العام الأمريكي والروسي بقوة تدعيم الخطوات التي تؤدي إلى تقليص أو التخلص من الأسلحة النووية

المخوّل. ويؤيد ثمانية من كل عشرة أمريكيين واثنان من كل ثلاثة من الروس هذه الفكرة. ويؤيد 64% من الأمريكيين و59% من الروس إزالة كافة الأسلحة النووية من حالات التأهب القصوى وذلك بشرط قيام نظام للتحقق من الامتثال لذلك عالمياً.

وقد صوتت لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة منذ وقت قريب بـ124 صوتاً مؤيداً مقابل ثلاثة أصوات معارضة لرفع كافة الأسلحة النووية من حالات التأهب القصوى. وكانت الدول المعارضة هي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا.

ويلقى التقليص الشديد للترسانات النووية دعماً قوياً. ويساند حوالي تسعة من كل عشرة أمريكيين و65% من الروس الاتفاقية الأمريكية الروسية الخاصة بالخفض الاستراتيجي للأسلحة الهجومية (SORT) ، وذلك لخفض عدد الأسلحة النووية النشطة في كل ترسانة إلى حوالي 2000 سلاح بنهاية عام 2012. وفي الواقع فإنّ معظم الأمريكيين (71%) والروس (55%) يؤيدون الوصول إلى هذا المستوى حتى قبل ذلك الموعد.

وعلاوةً على ذلك، فإنّ 71% من الأمريكيين و58% من الروس يؤيدون خفض ترسانات دولهم لتكون أقل كثيراً من 2000 رأس نووي. وأغلبية الأمريكيين (59%) والروس (53%) قد يؤيدون الخفض حتى 400 رأس نووي لكل دولة (ويعارض ذلك 38% من الأمريكيين و21% من الروس) وبهذا الخفض فإنّ الترسانات النووية لكلٍّ من الولايات المتحدة وروسيا تصبح متقاربة مع تلك التي تحوزها الدول النووية الأخرى.

ويعتقد معظم الأمريكيين (92%) والروس (65%) أنّه ينبغي على هيئة دولية مثل منظمة الأمم المتحدة أن تقوم برصد الامتثال لهذا الخفض الكبير في أعداد السلاح النووي والتحقق منه.

ويؤيد الأمريكيون وكذلك الروس اتخاذ خطوات حاسمة لزيادة الشفافية بين القوى النووية. كما يؤيد غالبية الأمريكيين (75% مقابل 22% معارضين) والروس (52% مقابل 24% معارضين) إبرام اتفاق بين كل القوى النووية لتقاسم المعلومات عن أعداد الأسلحة النووية، وكميات المواد النووية من رتبة السلاح النووي التي تحوزها كل دولة.

وهناك دعم قوى لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT)، التي تحظر تجارب التفجير النووي، وبذلك تجعل من الصعب على الدول أن تقوم بتطوير أو تحسين الأسلحة النووية. ويؤيد ثمانية من كل عشرة من الأمريكيين أو الروس انضمام دولهم إلى هذه المعاهدة. وفي الواقع فإنّ 56% من الأمريكيين يعتقدون – خطأً – أنّ الولايات المتحدة الأمريكية هي بالفعل طرف في هذه المعاهدة. وقد صدّقت روسيا على المعاهدة في عام 2000، إلا أنّ مجلس الشيوخ الأمريكي صوّت ضد التصديق على الاتفاقية في عام 1999.

وتلقى الأفكار بشأن فرض رقابة دولية على المواد النووية من رتبة السلاح النووي – كوسيلة لمنع انتشار الأسلحة النووية أو تمكين الجماعات الإرهابية من الحصول على القنابل القذرة – مساندة واسعة. ويؤيد ثلثا الأمريكيين و55% من الروس فرض حظر دولي على أي إنتاج إضافي للمواد الانشطارية التي تصلح لإنتاج الأسلحة النووية.

الموقع الإلكتروني: www.worldpublicopinion.org

خارطة الطريق لعالم خالٍ من السلاح النووي

يجب أن يتم وضع ومناقشة خطة محددة للتخلص مستقبلاً من كافة الأسلحة النووية، كما تنبغي الموافقة على هذه الخطة – إذا أمكن ذلك – في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي المزمع عقده في عام 2010، وذلك بهدف تسهيل عمليات تدمير كافة الأسلحة النووية ومرافق الإنتاج ذات الصلة.

منذ دخلت معاهدة عدم الانتشار النووي حيز النفاذ، تحرك العالم قدماً في الجهود الخاصة بكبح انتشار الأسلحة النووية. وشهد العالم تناقصاً كبيراً في عدد الأسلحة النووية وعلى الخصوص تلك التي تحوزها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا

وينبغي أن يتم التوسع في خارطة الطريق المتعددة الخطوات بما يتماشى مع مجموعة من المبادئ التي سبق أن حددتها، والتي ينبغي أن يتم التفاوض عليها وتنفيذها بمشاركة من الوكالة الدولية للطاقة الذرّية .

إنّ لديّ قناعة بأنّ من غير المقبول تماماً أن تقوم مجموعة صغيرة من الدول (تمثل حوالي 4.6% من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة) بفرض شروطها على باقي الجماعة الدولية في مجال عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. إنّ ذلك يمثل انتهاكاً صارخاً للالتزامات والتعهدات الدولية، والتي تم تحمل مسؤوليتها بحُريّة في إطار معاهدة عدم الانتشار النووي.

مستقبل معاهدة عدم الانتشار النووي

منذ دخلت معاهدة عدم الانتشار النووي حيز النفاذ، تحرك العالم قُدماً في الجهود الخاصة بكبح انتشار الأسلحة النووية. وشهد العالم تناقصاً كبيراً في عدد الأسلحة النووية وعلى الخصوص تلك التي تحوزها الولايات المتحدة وروسيا. وقد ساعدت هذه المعاهدة كذلك في الحد – بطريقة أو أخرى – من خطر قيام دولة طرف في معاهدة عدم الانتشار النووي وحائزة للسلاح النووي بالاستخدام الفعلي للسلاح النووي في أي نزاع عسكري. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ الاتفاقية ساهمت في جعل انتشار السلاح النووي عالمياً أكثر صعوبة.

وليس هناك شك في أنّ استدامة معاهدة عدم الانتشار النووي، وكذلك الحقبة الزمنية للنظام العالمي المناهض للأسلحة النووية – يعتمدان على عدد من الشروط. ويشمل ذلك تحديد عدد الدول التي تملك التكنولوجيات النووية الحساسة والمنشآت القادرة على إنتاج الأسلحة النووية، وتعهد تلك الدول بإتاحة هذه المنشآت للدول الأخرى الأطراف في معاهدة عدم الانتشار للعمل على أساس تجاري، على أساس عادل وغير تمييزي.

ويمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرّية أن تلعب أدواراً حاكمة في النُهُج الإقليمية أو متعددة الأطراف فيما يتعلق بدورة الوقود النووي. وفي رأيي، فإنّه يجب أن تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرّية بدعم إقامة مراكز دولية أو إقليمية لإثراء اليورانيوم ولإعادة معالجة الوقود النووي المستهلك والتخلص النهائي منه. ويجب أن تكون تلك المراكز متاحة للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التي تطلب تلك الخدمات. وفي نفس الوقت فإنّ على الوكالة أن تقوم بدعم المقترحات التي تدعو لوقف إقامة أي مرافق جديدة لإعادة المعالجة أو للإثراء، حتى يحين الوقت الذي يتم فيه التوصل إلى اتفاق دولي في هذا الشأن.

وتظل معاهدة عدم الانتشار النووي – حتى الآن – من بين أكثر المعاهدات التي تحظى بقبول دولي على مدى التاريخ، إذ يبلغ عدد الدول الأطراف فيها 188 دولة، ومع هذا، فإنّ المعاهدة (كما تم التفاوض بشأنها في الستينات من القرن الماضي) تمنح تخويلاً لـ2.7% من الدول الأطراف فيها بحيازة السلاح النووي وذلك للدفاع والأمن الوطني ضد العدوان العسكري. ويمثل ذلك حافزاً قوياً للدول الأخرى لمحاولة تَملُّك تلك الأسلحة لأسباب مماثلة.

إنّ على الجماعة الدولية أن تعي هذا الواقع وتبرهن على استعدادها لتقوية النظام العالمي، وذلك بوقف انتشار السلاح النووي، ولتحقيق نزع التسلح النووي وذلك في فترة زمنية واقعية ومعقولة.

ما هي أوجه القصور في معاهدة عدم الانتشار النووي؟

تنطوي معاهدة عدم الانتشار النووي على عدد من مظاهر القصور التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تفتقر معاهدة عدم الانتشار إلى النصوص التي تُجبر الدول الحائزة للسلاح النووي التي تعترف بها المعاهدة (الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية) على تدمير كافة أسلحتها النووية ومرافق الإنتاج ذات الصلة، وذلك في فترة زمنية واقعية ولكن محددة، وتحت إشراف دولي.

ومن بين المواد المختلفة للمعاهدة، فإنّ مادة واحدة فقط تدعو كل الدول الحائزة للسلاح النووي (وكذلك الدول الأخرى الأعضاء) للبدء في مفاوضات بحسن نية، صوب الهدف النهائي للوصول إلى نزع التسلح النووي. ولا تحدد المعاهدة متى ينبغي بدء تلك المفاوضات ولا متى يجب أن تنتهي، ولا متى يتم تدمير جميع الأسلحة النووية ونظم الإيصال ومرافق الإنتاج ذات الصلة. كما لا توضح تلك النصوص كيفية الإشراف على هذه العملية وبمعرفة من، وذلك ضمن تساؤلات أخرى محددة.

وربما كان على الجماعة الدولية أن تنظر في بدء مناقشات عن اتفاق يرمي إلى وضع جدول زمني لتدمير كافة الأسلحة النووية في المستقبل القريب.

- تعتمد معاهدة عدم الانتشار النووي على تطبيق نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرّية للتحقق من الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في الدول التي لا تحوز الأسلحة النووية. ولا تملك المعاهدة نظام التحقق الخاص بها، كما أنّ الوكالة الدولية للطاقة الذرّية ليست هي الوديع القانوني لهذه المعاهدة. إنّ للوكالة نظامها الأساسي، ومسؤولياتها الخاصة بها، وكذلك لديها مجالسها التي تضع موازناتها المالية وبرامجها.

ولا يعني ذلك – بالطبع – أنّ هناك حاجة لمنظمة دولية أخرى للقيام بأعمال التحقق من الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار النووي. إلا أنّ بعض الخبراء يعتبرون أنّ إنشاء مثل هذه المنظمة يعتبر خياراً واقعياً، خياراً ينبغي دراسته بإمعان من قِبل الجماعة الدولية، بما يمكّن من تأدية معاهدة عدم الانتشار النووي للدور الذي كانت قد أُبرمت من أجله.

- يمكن لدولة أن تنسحب من معاهدة عدم الانتشار النووي انطلاقاً من مصالحها الوطنية العليا، وحتى بدون توفير التأكيدات للجماعة الدولية بشأن استخدام المواد النووية والمنشآت والمعدات والتكنولوجيات والمعرفة والمعلومات التي حصلت عليها حينما كانت طرفاً في المعاهدة.

- تفتقر معاهدة عدم الانتشار النووي إلى آلية داخلية للنظر في المزاعم عن الانتهاكات المنهجية أو عدم الامتثال للالتزامات من قِبل دولة طرف في المعاهدة. ويتم بحث مثل هذه الحالات من قِبل مجلس محافظي الوكالة، الذي يمكن أن يحيل الحالات التي تؤثر في السلم والأمن الدوليين إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وفي رأيي، فإنّ هذه القيود تحد كثيراً من قدرة المعاهدة على التأثير والتحرك قُدماً صوب عملية نزع التسلح النووي على المستوى المتعدد الأطراف.

- لا تتضمن معاهدة عدم الانتشار النووي نصوصاً تمنع التجارة النووية بالتحديد، وكذلك نقل التكنولوجيا والمعدات النووية المتقدمة والحساسة من وجهة نظر الانتشار النووي، وذلك فيما بين الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار وغيرها من الدول. وعلى ذلك، فكيف يمكننا الحد من فرص قيام أي دولة طرف في المعاهدة بالدعم غير المباشر أو المباشر في تطوير أي برنامج نووي عسكري في مكان آخر؟ وخلاصة القول: إنّ هناك حاجة لإجراءات دولية أكثر صرامة.

التجارة النووية: ينبغي أن تتبنى الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي – وبأسرع ما يمكن – إجراءات إضافية لمنع التجارة النووية ونقل التكنولوجيا النووية الحساسة المتقدمة والمعدات بين الدول الأطراف في المعاهدة والدول الأخرى منعاً قطعياً، ويمكن أن تدخل هذه الإجراءات حيز التنفيذ خلال ثلاث سنوات من تاريخ الاتفاق عليها.

القوى صاحبة حق النقض (الفيتو) ينبغي على الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن (الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) أن تمتنع عن استخدام حق النقض (الفيتو) المخول لها وذلك في أي حالة تنطوي على احتمال وجود انتهاك أو عدم امتثال الدول لالتزاماتها الواردة في المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة بعدم الانتشار ونزع التسلح. وينطبق ذلك على الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ذاتها.

وإذا ما تم قبول هذا الاقتراح من قِبل مجلس الأمن الدولي فسوف يمثل ذلك علامة ايجابية على استعداد المجلس لنبذ العناصر ذات الصبغة التمييزية، وعلى الأقل في القضايا ذات الصلة بالتعهدات والالتزامات الواردة في معاهدة عدم الانتشار النووي.

طريق التحدي القادم

سوف يتحتم على الدول مواجهة قرارات مهمة على مدى الشهور والسنوات القادمة – قرارات تشكل النظام العالمي للرقابة على التكنولوجيا النووية، ودور الوكالة من خلال هذا النظام. وتهدف المقترحات التي وردت في هذا المقال إلى لفت الانتباه للمشاكل الخطيرة التي إذا ما تم التوصل إلى حلول بشأنها، فلسوف تؤدي إلى عالم آمن من الناحية النووية.

ينبغي أن تتبنى الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي – وبأسرع ما يمكن – إجراءات إضافية لمنع التجارة النووية ونقل التكنولوجيا النووية الحساسة المتقدمة والمعدات بين الدول الأطراف في المعاهدة والدول الأخرى منعاً قطعياً، ويمكن أن تدخل هذه الإجراءات حيز التنفيذ خلال ثلاث سنوات من تاريخ الاتفاق عليها.

ومع انطلاق الدول صوب المؤتمر الاستعراضي التالي لمعاهدة عدم الانتشار النووي في عام 2010، فسوف تكون هناك فرص جديدة سانحة للتحرك نحو قضايا الانتشار ونزع التسلح النووي على المستوى المتعدد الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك فإنّ الدراسة التي قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرّية عن تطوير دورها على مدى العقود القادمة، سوف تُلقي أضواءً مهمة على المقترحات التي تم عرضها إجمالاً في هذا المقال، والتي تهدف إلى أن تجعل من الوكالة لاعباً أكثر قوة على الساحة النووية العالمية .

جورج موراليس بدرازا هو السفير والممثل الدائم السابق لكوبا لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرّية، وعضو اللجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقد عمل كذلك كأحد كبار موظفي الوكالة الدولية للطاقة الذرّية.

البريد الإلكتروني: JMorales_47@yahoo.com

يمثل هذا المقال الآراء الشخصية لكاتبه.